

Distr.  
LIMITED

TD/B/55/SC.I/L.1  
26 September 2008

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والخمسون

جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

### مشروع تقرير اللجنة الأولى للدورة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والخمسين

#### المحتويات

#### الصفحة

٢	..... اللجنة الأولى للدورة
٢	استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً .....
٢	..... موجز الرئيس

## اللجنة الأولى للدورة

### استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

#### موجز الرئيس

- ١- أبرز عدة متحدثين أوجه التحسّن الهامة في الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة، على النحو الموثق في "تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٨: النمو والفقير وشروط الشراكة الإنمائية". ففي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، حققت أقل البلدان نمواً كمجموعة هدف النمو البالغ ٧ في المائة والمحدد في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، بفضل اجتماع شروط مواتية، من بينها تحسّن سياسات التنمية الوطنية، وارتفاع أسعار صادرات السلع الأساسية، وزيادة الشراكة مع المجتمع الدولي. وفي عام ٢٠٠٦، بلغت صادرات أقل البلدان نمواً مستوى قياسياً، وزادت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إليها زيادة كبيرة، وحُفّف عبء الدين بدرجة كبيرة عن ١٦ بلداً منها. ونتيجة لذلك، تراجع معدل انتشار الفقر المدقع من ذروة بلغت ٤٤ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٥.
- ٢- إلا أنه يوجد قلق متزايد من صعوبة إدامة الأداء الاقتصادي المتحسّن لأقل البلدان نمواً في الأمد البعيد، لأن النمو في هذه البلدان يبقى هشاً وغير شامل. وهذا يُعزى لأسباب أهمها أوجه اللايقين التي تكتنف مستقبل الاقتصاد العالمي والتي لها آثار عميقة على آفاق النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً وعلى تنفيذ برنامج العمل. وما أسعار الطاقة والأغذية المرتفعة حالياً سوى أمثلة ملموسة على العوامل الخارجية السلبية التي يمكن أن تقوّض الأداء الاجتماعي الاقتصادي لأقل البلدان نمواً المستوردة للنفط والمستوردة الصافية للأغذية. يضاف إلى ذلك أنه على الرغم من تراجع معدل انتشار الفقر المدقع في أقل البلدان نمواً ما زال ثلاثة أرباع سكان هذه البلدان، في المتوسط، ينتمون إلى شريحة الفقراء. وخلافاً للتوقعات، لم يكن النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته أقل البلدان نمواً منذ عام ٢٠٠٠ مصحوباً إلا بتسارع هامشي في الحد من الفقر. ويتمثل الأثر الإجمالي لهذه الاتجاهات في أن النجاح العريض القاعدة في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال هدفاً مستعصياً في أقل البلدان نمواً.
- ٣- وإذا أُريد لأقل البلدان نمواً أن تحرز تقدماً ملموساً ومطّرداً نحو تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً فلا بد من اتخاذ تدابير عاجلة على المستويين الوطني والعالمي. فعلى المستوى الوطني، ينبغي للحكومات أقل البلدان نمواً أن تضطلع بدور أنشط وأن تعمل على حفز الأنشطة الإنتاجية، بسبل منهاهيئة بيئة تمكينية أقوى لمشاريع الأعمال والاستثمار. وأما على المستوى الدولي، فينبغي للجهات المانحة أن تعيد توجيه أولوياتها مع التركيز على القطاعات المنتجة في أقل البلدان نمواً. وينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات التي تشمل زيادة فعالية المعونة عن طريق تحسين التنسيق، الأمر الذي ينطوي على تغيير هيكل الشراكات الإنمائية وطريقة تنفيذها وزيادة التعويل على الحلول المحلية لقضايا التنمية. ويمكن أن يؤدي الأونكتاد دوراً تمكينياً في مساعدة أقل البلدان نمواً في وضع هذه الأفكار موضع التنفيذ وزيادة فعالية إدارة المعونة.

٤- وقد كشفت الأزمة الغذائية الأخيرة والمستمرة عن مواطن الضعف والهشاشة الهيكلية الرئيسية في القطاعات الزراعية في أقل البلدان نمواً. ففي العقود الأخيرة، تحول العديد من أقل البلدان نمواً من بلدان مصدرة للسلع الزراعية إلى بلدان مستوردة لها، ما أسهم في إثارة صعوبات مزمنة في ميزان المدفوعات. وقد كان للأزمة الغذائية الأخيرة وقع شديد على أقل البلدان نمواً، إذ أصبح ٢١ بلداً من هذه البلدان بلداناً "غير آمنة غذائياً". واقترح أن يعيد الأونكتاد النظر في أسباب تراجع إنتاجية القطاع الزراعي في أقل البلدان نمواً وأن يستكشف جداول أعمال سياساتية مبتكرة لإحياء الدور الحاسم الأهمية لهذا القطاع في الأداء الاقتصادي الإجمالي لأقل البلدان نمواً. ويمكن أن يؤدي تعزيز الإنتاجية الغذائية بصورة مستدامة دوراً أساسياً في نمو أقل البلدان نمواً وفي مكافحة الفقر. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لصغار المنتجين الذين ينتمون إلى أشد الفئات تأثراً. وفي هذا السياق، ينبغي للأونكتاد أن يستكشف كيفية تحسين دعم هذا النهج بالنظام التجاري الدولي. وينبغي في ذلك استغلال أوجه المرونة القائمة استغلالاً كاملاً. كما ينبغي للأونكتاد أن يجري دراسات على هذا الموضوع وأن يكون بمثابة محور لتبادل المعارف والتجارب بين البلدان.

٥- واتفق الرأي على أن النظام الراهن لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية وإدارتها تعنونه أوجه من عدم الكفاءة والقصور، مثل مجموعة الشروط السياسية المرتبطة بالمعونة التي يمكن أن تقوض الملكية القطرية. وذكر أن هذه الشروط السياسية غير فعالة بوجه عام وينبغي التخلي عنها.

٦- ويوجّه الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الاستهلاك الاجتماعي، ولا سيما قطاعات الصحة والتعليم والصرف الصحي. وإذا كان تحديد أولويات هذه المساعدة مهماً فإنه عجز عن حفز الدينامية الإنتاجية المولدة للموارد الاقتصادية التي من شأنها تيسير اضطلاع الحكومات الوطنية بالإنفاق العام بشكل مستقل عن المعونة الخارجية. ولذلك يلزم تقديم مساعدة إنمائية رسمية إضافية لدعم هذا الإنفاق. وتتبع البلدان المستفيدة - ولا سيما أقل البلدان نمواً - استراتيجيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تركز إلى حد بعيد على زيادة المعونة بدلاً من التركيز على تنمية الموارد المحلية بالاعتماد على هيكل اقتصادي مرن ومنتج.

٧- وتخصّصت حكومات البلدان الأكثر اعتماداً على المعونة على مر السنين في التماس المعونة وإدارتها، لأسباب منها جوانب التعقيد في تقديم المعونة. وقد حال هذا التخصص دون تطوير هذه البلدان للقدرات التقنية والسياسية والمالية والإدارية اللازمة لوضع استراتيجية إنمائية مستقلة ولتصميم وتنفيذ السياسات. وعلى هذا النحو أعيق تطوير المعارف المحلية. ولذلك يترع نظام المعونة الراهن إلى تعزيز التبعية للمعونة وبالتالي إلى إدامة علاقات المعونة غير المتكافئة بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة. ولاحظ عدة متحدثين أن بلداناً مانحة جديدة ظهرت مؤخراً، ولا سيما بين البلدان النامية المتوسطة الدخل والبلدان المصدرة للموارد الطبيعية التي حققت تراكمات كبيرة في احتياطي النقد الأجنبي. وأدى هذا التطور إلى ظهور هيكل جديد للمعونة يزخر بمجموعته الفريدة من الفرص والتحديات.

٨- ووجّه الانتباه إلى نتائج المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي عُقد في أكرّا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والذي استعرض ما إذا كانت أقل البلدان نمواً ماضية في المسار الصحيح صوب تحقيق الأهداف الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وسلّط الضوء على النقاط التالية:

- (أ) القدرة والملكية صنوان متلازمان - ولا بد من تعزيز القدرة من أجل تمكين جميع أصحاب المصلحة من الدخول في حوار حول السياسات ووضعها - وتوجد حاجة إلى تعزيز المعارف المحلية المنشأ؛
- (ب) لا تؤدي الشروط السياساتية الغرض الذي أرادته لها الجهات المانحة، بل يمكن أن تقوّض الملكية القطرية. وتشمل الشروط الأساسية احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة؛
- (ج) توجد حاجة إلى زيادة المساءلة والشفافية في المعلومات والقدرة على التنبؤ بالمعونة. ويمكن للبرلمانات والحكومات المحلية أن تؤدي دوراً رئيسياً في تطوير الملكية القطرية؛
- (د) يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي أن يساهما في زيادة الفعالية، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير القدرات؛
- (هـ) إن ملكية أقل البلدان نمواً للعملية أمر أساسي سواء انعكس ذلك في برامج التنمية الوطنية أو في سياسة إدارة المعونة.

٩- واقترح أن يعمل المجتمع الدولي بمزيد من الاتساق من أجل تحسين فعالية المعونة. وتم التشديد على أهمية ضغط الأنداد في دفع عجلة جدول أعمال فعالية المعونة إلى الأمام. ورحبت البلدان النامية بالالتزامات التي قطعتها الجهات المانحة لتعزيز الملكية الديمقراطية العريضة القاعدة لإدارة المعونة والتحرك صوب إزالة المزيد من شروط المعونة.

١٠- وإذا كان يوجد توافق عريض في الآراء على ضرورة زيادة فعالية المعونة فإن عدداً من المتحدثين استفسروا عن أهميتها الفعلية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. فالتجربة تدل على أن المعونة يمكن أن تساعد على الحد من الفقر إذا استُخدمت لتعزيز تعبئة الموارد المحلية وبناء القدرات الإنتاجية وتنويع الاقتصاد. ويمكن الخطر في أنها يُحتمل أن تديم الاعتماد غير الصحي على المانحين والشراكات الإنمائية غير المتكافئة. وتتوقف زيادة فعالية المعونة على نوعية هذه المعونة واتجاهها بقدر ما تتوقف على كميتها.

١١- ولوحظ أنه لإحراز النمو الشامل للجميع ينبغي أن تؤدي الدولة دوراً نشطاً وحافزاً بتهيئة بيئة تمكينية للاستثمار والنمو والتنويع. ويتطلب ذلك في أغلب أقل البلدان نمواً زيادة الاستثمار الحكومي الذي يمكن استخدامه لمنافسة الاستثمار الخاص، كما يتطلب اتخاذ تدابير ضريبية استراتيجية. وأشار إلى أن نمط إدارة المعونة في الفترة الأخيرة شجّع في كثير من الأحيان على إضعاف هياكل الدولة على نحو لا يتماشى مع أدائها دوراً نشطاً.

١٢- وينبغي أن ينطوي تحسين سياسات إدارة المعونة على الارتقاء باستخدام المعونة لا باعتبارها مجرد إجراء طارئ أو خيري بل باعتبارها أداة إنمائية. ولذلك ينبغي إدارة المعونة إدارة تسمح بتمويل تنمية الهياكل الأساسية وتساعد على بناء القدرات القانونية والإدارية في المجالات الرئيسية للإدارة العامة. وفي كثير من أقل البلدان نمواً التي توفر فيها صادرات السلع الأساسية زخماً أولياً للنمو يمكن استخدام المعونة في تعزيز قدرات الدولة على التعامل مع الشركات عبر الوطنية، بطرق منها مثلاً وضع قواعد ضريبية أكثر إنصافاً - وبخاصة في الصناعات الكثيفة الاستخدام للموارد - على نحو يمكن أن يساعد بدوره على تكوين رأس المال وتعبئة الموارد من أجل التنمية.

١٣- وفي الوقت الراهن يفتقر نظام المعونة إلى الفعالية. إذ لا يوجّه سوى ربع مجموع مدفوعات المعونة إلى أنشطة القطاعات المنتجة، بسبب تركيز الجهات المانحة على المسائل الاجتماعية. كما أن نسبة مئوية كبيرة من تدفقات المعونة تلتف التفافاً كاملاً على عمليات الميزنة الوطنية. وينبغي إعادة تنسيق جداول أعمال الجهات المانحة والجهات المستفيدة من أجل تلافي إضعاف الملكية القطرية. واقترح التصدي لمسألة الأهداف الإنمائية للألفية في سياق التحول الاقتصادي عن طريق تطوير القدرات الإنتاجية المحلية وصولاً إلى إلغاء الاعتماد على المعونة.

١٤- وطُلب إلى جميع المنظمات الدولية والوكالات المتعددة الأطراف المعنية أن تضع في اعتبارها لدى تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية التوصيات السياسية الواردة في "تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٨: النمو والفقير وشروط الشراكة الإنمائية" والمتعلقة بوضع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية وكذلك بشروط الشراكة الإنمائية.

- - - - -